مقدم على جواب المجيب فتامل في الفرق بينهما فانه من الدقيق ومنها ان السؤال
من المجرد والجيب من المزيد ورتبة المجرد قبل رتبة المزيد ومنها ان الفصل الواحد
اولى من الفصلين واما تاخيره في المتن فلرعاية السجع قوله من مسالة عن الثنى
ظاهره مشعر بان السؤال بمعنى الاستفسار يتعدى بعن الى مفعول ثان فقط
كما يشعر به لفظ الصحاح ايضا لكن نقل عن اكمل الدين في التقرير وعن الطيبي
في شرح المشكاة في قوله عليه السلام ما المسؤل عنها باعلم من السائل انه يتعدى
بعن الى مفعوله الاول ايضا فكان يقال سالت زيدا عن المسئلة يقال سالت
عن زيد المسئلة فالاولى ان يقال من مسالة عن كذا كما قال صاحب القاموس
ثم ان لفظي الصحاح والقاموس يدلان على ان السؤال مطلقا قد يتعدى
الى مفعوله بنفسه فكلام الكشه ههنا وفيما بعد محل بحث قوله بطريق التورية
التورية هي ان يطلق لفظ له معنيان بعيد وقريب ويراد به البعيد اعتمادا
على قرينة خفية فطريقها ان يعتبر المعنى البعيد من معنى اللفظ فيصلح ان فيه براعة
استهلال باعتبار المعنى البعيد وهو المعنيان الاولان على ما صرح به جمهور
المحشين والحاصل ان بين اللفظين مناسبة للمقصد حيث كان كل
منهما معنى يناسب بمجرد اعتباره المقصد لانه يراد بهما ههنا المعنى البعيد
لرعاية البراعة وان كان المقصد معناهما القريب فيما قرر ناظرها فانه الظاهر
وظهر ايضا انه لا وجه لما قيل انه لا حاجة الى اعتبار التورية او يكفي في البراعة تناسب
اللفظين والاشارة باللفظ ولعل ما قلنا هو مراد بعض الفضلاء في هذا المقام
حيث قال يعني ان ما سبق باعتبار المعنى القريب لكون مناسبا للمقصد واكثر
باعتبار المعنى البعيد يكون مناسبا للمقصد فيكون براعة الاستهلال التي هي
عبارة عن مناسبة الديباجة للمقصد بطريق التورية مدار امتنى فافهم قوله ولا يخفاه
الغرض من هذا الكلام هو التنبيه والاشارة الى جواب سؤال يكاد يقع في
القلب وهو ان في بالك قصورا حيث لم تبين البراعة فيما عدا الجيب والسائل فاجاب

بان تركها ليس الا لظهورها الان خفاء في الجيب والسائل ليس بظاهر فتامل
قوله عن طرفي الاقتصاد الاخلال والاطناب اطناب بالايضاح بعد
الابهام والتوشيح وهو ان يؤتى في اثر الكلام مثنى مفسرا باسمين تاتي بهما
معطوف على الاول كما ههنا ولو ابدل الايجاز والاختصار بقيل عن الاخلال
والاطناب لكنا بهم اولا ثم اوضح ليرى المعنى في صورتين مختلفتين مبهمة
وموضحة والعلمان في حق من علم واحد ولا يمكن في النفس فضل تمكن والتحلل لذة
العلم ثم المراد بالاطناب ههنا التطويل الذي هو كون اللفظ زائدا على اصل
المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا لحقيقة الاطناب الذي هو كون
اللفظ زائدا على اصل المراد لفائدة اذ لا اجتناب عنه في الكتاب كما رايت
وايضا يصح القول بانه مخل للبلاغة اذ هو محصل لها لا مخل كيف وقد كثر وقوعه
في كلام الله تعالى قوله بالاخلال والاطناب بالجر مجموعا بدل عن الطرفين او
بيان لهما ولما تعدد المتبوع معنى اجرى الاعراب على كل منهما وقال الفاضل العصام
في حاشيته على شرح العقايد ان الوجه في امثاله ان يقال اجرى الاعراب على
كل منهما مع ان المجموع مستحق باعراب واحد لان كلا منهما قابل للاعراب ففي
اعراب احدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح انتهى وفيه ان كون اخر الثاني اخرا
للمجموع يصلح ان يكون مرجحا ويجوز رفعهما على الخبرية لمحذوف ونصبهما على
المفعولية قوله لان كلا آه اي لاجتناب عنهما لانه لان كلا منهما مخل للبلاغة
وكل ما هو مخل للبلاغة فالاجتناب عنه لازم فالاجتناب عنهما لازم اما الكبرى فظ
واما الصغرى فلما بين في موضعه قوله كما بين اه لما بين فالكاف للتعليل او
على ما بين نقل عن صاحب المغني انه قال اثبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه
الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في
المجردة عن ما وفي المقترنة بها الكافة والمصدرية قوله وقيل اه اي في الاستدلال
على كون الاجتناب عن الطرفين لازما لان كلا طرفي او تفصيلا ان الاجتناب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)